# الاحتجاج المغربي والخطاب السوسيولوجي

**إيمان الرامي**
**جامعة محمد الخامس – الرباط**

**ملخص:**

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تقديم فهم سوسيولوجي لظاهرة الاحتجاج الجماعي بالفضاء العمومي المغربي، الذي يظهر في جزء كبير منه على انه تجاوز لأنماط المشروعية التقليدية ،كما نحاول ابراز الممارسة الاحتجاجية كتعبير عن انتقال حدث في العلاقة بين السلطة السياسية والفاعل الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية**:الاحتجاج- الفضاء العمومي- الفاعل الاجتماعي- السلطة / الدولة- التغيير – المشروعية.

**Abstract**
Through this study, we seek to provide a sociological understanding of the phenomenon of mass protest in the Moroccan public space, which appears in large part as transcending the patterns of traditional legitimacy, as we try to highlight the protest practice as an expression of an eventual transition in the relationship between political power and Social actor
key words;
Protest - public space - social actor - power / state - change - legitimacy.

**مقدمة عامة**

شهدت السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا لأشكال وصيغ الاحتجاج بالمغرب، ففي أكثر من مناسبة لاحت الحركات الاحتجاجية وهي تمارس فعلها الرافض كرد فعل على ضغوطات سياسية واجتماعية واقتصادية، وانتكاسات حقوقية من طرف الدولة أو غيرها.

فقد أفصح الاحتجاج في أحد جوانبه عن وجود اختلالات داخل المجتمع، خاصة على مستوى العلاقة بين هذا الأخير والدولة بترسيخه "لسلطة" مضادة لسلطة الدولة تتجاوز أحيانا كثيرة قدرة هذه الأخيرة على الضبط أو التوجيه. وهو ما يؤكد

أن الاحتجاج مغربيا يطرح عدة صعوبات، إذ يتراءى حينا كممارسة للضغط على السلطة أو لإحراجها، ويظهر أحيانا أخرى كممارسة للتنفيس عن الاحتقان أو لتصفية الحسابات ولو رمزيا مع من يفترض أنهم مسؤولون عن الأوضاع الموجبة للاحتجاج.وهو ما ينبئ بتوافر وعي جماعي يمتلك ما يلزم من النضج في اختيار سبل مواجهة مشكلاته والعمل على إيجاد حلول مستدامة لها. ولعلما يشهده المغرب اليوم، وعلى غير قليل من الأصعدة من مظاهرات ومسيرات واحتجاجات يشكل حدثا سوسيولوجيا بكل المقاييس. جعل من الاحتجاج واقعا متجذرا في بنية المجتمع المغربي، لأسباب اختلفت سياقاتها. يتعلق الأمر بعوامل كثيرة ومركبة تنهل من نفس الهجانة والتركيب اللذان تقوم عليهما الدولة كما المجتمع وفقا لأطروحة "بول باسكون".

يفرض علينا الحديث عن الاحتجاج اليوم، في ضوء ما يجري في مجتمعنا المحلي من انتفاضات ومواجهات متنوعة الأشكال، الوقوف على ما يرافق هذا الأخير كممارسة وسلوك من ثمثلاث، انتقالا من مستوى صناعة العنف، إلى ظاهرة استغلال الفضاء العام اعتمادا على أشكال احتجاجية جديدة أملا في صياغة غد أفضل ووضع عقد اجتماعي وسياسي جديد.

وبهذا المعنى يصبح الاحتجاج وما يستتبعه من ممارسات وأشكال وصيغ- في عرف هذه النظرة- ضرورة علمية أكاديمية تفرضها الحاجة المعرفية على اعتبار «...أن الذين لا يقومون بدراسة أوضاعهم قد يضطرون لإعادة إنتاجها، بأخطائها وسلبياتها".[1]

وتتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:

الاحتجاج، هل هو إمكانية جديدة يقدمها النظام السياسي المغربي وهو في خضم التحول من نظام مغلق إلى آخر مفتوح؟

وتمنحنا هذ الاشكالية إمكانية توسيع مجالات الفهم في ضوء الأسئلة المتفرعة عنه وهي:

هل الإمكانية الاحتجاجية تعبير عن انتقال حدث في العلاقة بين السلطة السياسية والفاعل الاجتماعي؟ أم أن الاحتجاج هو دليل قاطع على زوال أنماط المشروعية التقليدية الكامنةفي (التقاليد والطقوس والمرجع العرفي والزعامات

الرمزية)؟ وكيف تم التعامل مع الاحتجاج في صيغته الحالية وهو طبيعي بحكم أن الجميع له حق المشاركة مبدئيا في المجال العمومي؟ بصيغة أخرى كيف يتم التعاطي مع الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب من طرف الدولة؟ وما سقف الإمكانية الاحتجاجية التي يقدمها النظام السياسي المغربي اليوم؟ وبالمقابل هل استطاع الاحتجاج أن يفتح رهان الفضاء العمومي؟ وعليه هل أضحى الاحتجاج ظاهرة سياسية واجتماعية تخترق الفضاء العمومي المغربي؟ وهل يمتلك هذا المجتمع الاحتجاجي الصاعد ما يلزم من وسائل لبلورة ميثاق اجتماعي جديد يؤسس لديمقراطية تستجيب على الأقل في الفترة الراهنة للشروط الدنيا للاختيارات الليبرالية الاجتماعية؟

إن مايهمنا بالأساس من هذه الدراسة هو الوقوف على التحولات الاجتماعية تجاه الاحتجاج في الفضاء العام كظاهرة متنامية، وعلى المجتمع العام الذي يحتضنها ،وكذا على نوع ونمط إشكالياته العامة والأساسية. إذ بات من الثابت أن واقعة الاحتجاج هي نتاج لواقع تتداخل أبعاده المحكومة بأطر اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تكشف وتلخص طبيعة الاختناق والتأزم الذي ينخر المجتمع المغربي كمجال لازال يعاني من ثقل عوامل المقاومة المستمرة لمشكل التحولات المتسارعة، ومن تم يبدو واضحا وجليا أن هذه الدراسة تهدف إلى رصد اختناقات الواقع، والتأمل النقدي في مشاكل الحياة الموضوعية المعاشة باعتبارها واحدة من أهم المشاكل الاجتماعية المطروحة على حقلالسوسيولوجيا. منطلقين من قناعة راسخة أنه أن الأوان لتفسير الأسئلة التي يثيرها الاحتجاج وفقا للطرح "البورديوي"، وذلك بدراسة هذه الظاهرة عن قرب وبشكل هادئ لتحديد مالها وما عليها، اعتمادا على منهج نقدي لا انتقادي مادام هناك اعتقاد صادق أن ماسجلته الدراسات السوسيولوجية حول هذه الواقعة قديما وحديثا، لا يشكل في واقع الأمر سوى جزء من الحقيقة، أما الجزء الآخر، أو الوجه الثاني، فهو الذي يشكل المسكوت عنه، وهو الذي تم إقباره تحت ركام هائل من المغالطات تجابه به في كل حين.

- **مفهوم الحركات الاجتماعية :**

لقد غدت الحركات الاجتماعية موضوعا للدرس والتحليل، انشغلت به العديد من الحقول المعرفية، إذبرز في كتابات الجغرافيين والمؤرخين والسياسيين وعلماء النفس والاجتماع، كما تأكد من خلال الالتباس الذي رافق التعاطي مع هذه الظاهرة.وقد قدم هذا الجدل المعرفي عددا من العناصر الأساسية التي لابد منها حتى يتسنى لفعل الاحتجاج الانتقال من المستوى العرضي إلى مستوى الحركة الاجتماعية ونجملها في:

جهود منظمة مقصودة بأهداف محددة،مجموعة من المشاركين، إرادة واعية، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة.

وذات العناصر حددها "إبراهيم البيومي غانم" في سياق تعرضه للحركات الاجتماعية واصفا إياها "بتلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لنكون أكثر اقترابا من القيم العليا التي تؤمن بها الحركة"[1] .

وهو ما تماهى معه هربرتبلومر(H. Bulmer ) من خلال تأكيده على أن الحركة الاجتماعية هي"ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين، وهو مايجعل منها مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق مغاير"[1]، "فالشرط المؤسس لأي حركة اجتماعية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر"، "كتحول في الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة لبنية وصيرورة النظام الاجتماعي، لمعرفة ما يعدل أو يحول مجرى تاريخها".[1]

وفضلا عن عنصر التغيير يحضر لدى كي روشي(Guy Rocher) " شرط التنظيم" كمحدد لا يقل أهمية عن سابقه، مبرزا أن الحركات الاجتماعية " تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة "[1].

هدف كل حركة اجتماعية، في كل مكان وزمان إحداث التغيير، ولتحقيق ذلك لابد لها من " الاستمرارية" لإسباغ المشروعية عليها من جهة، وجعلها مشروعا متمايزا عن غيره من المشاريع الأخرى المشتركة معها في الهدف نفسه من جهة

ثانية. –ليس وظيفة التمايز هنا – أن تبرر التعدد، بل أن تبرر الوجود: وجود الحركة الاجتماعية، أما التعدد فهو تحصيل حاصل لذلك الوجود. وهذا ما يلح عليه فرانسوا شازل (François Chuzel) معتبرا أن الحركة الاجتماعية " فعل جماعي للاحتجاج يهدف إلى إحداث التغيير في البنيتين الاجتماعية والسياسية"[1]، فالأمر يهم " جهودا منظمة يبذلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع. وقبلها وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تحقق حولها نوع من الإجماع "[1]. وبهذا المعنى تصبح الحركة الاجتماعية قوة توازن ضرورية لها إستراتيجية مسطرة تستمد شرعيتها من الحاجة الاجتماعية لها، فضلا عن الحاجة السياسية فالحراك بغير رؤية محض تنفيس للضغط .

وبناء على ما تقدم، يبدو جليا أن الأمر يهم " جهودا جماعية مقصودة لأفراد لهم أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية، وان الأمر يتصل أيضا بوجود ومعايير مقبولة اجتماعيا ومن الممكن أن يتحقق بصددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي. كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء، على اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب، هذا بالإضافة إلى وجود حد أدنى من التنظيم كخاصية مميزة للحركات الاجتماعية "[1].

- **سيرورة الاحتجاج في المغرب المعاصر**

كيف يعبر الفعل الاحتجاجي عن نفسه في المجتمع المغربي؟ كيف يشتغل في مجال "**مركب**" يعرف حركيات وتفاعلات مستمرة؟ هل الاحتجاج بالمغرب فعل ممأسس؟ وكيف يتم التعاطي مع الاحتجاج؟

أسئلة كبرى يطرحها ما يعيشه المغرب اليوم من حركية اجتماعية وسياسية، تعبر عنها الإضرابات، والمظاهرات، والاعتصامات، وغيرها من صيغ الاحتجاج. وبناء على هذه التساؤلات، وللإجابة على الاشكالية الذي انطلقت منه هذه الدراسة حول مسألة النموذج الاحتجاجي المغربي يمكن تقديم تصورين في هذا الصدد:

التصور الأول: انتقال الاحتجاج بالمغرب منذ الهزيع الأول من تسعينيات القرن الماضي من نمط الاحتجاج الصدامي مع أجهزة السلطة، نسجل ذلك مع تمرد عدي اوبيهي[1]، وانتفاضة الريف 1958[1]، حركة 23 مارس 1965[1]، وانتفاضة 20

يونيو1981[1]، بالإضافة إلى انتفاضة يناير1984[1] التي اندلعت على إثر الاضطرابات الجماعية واتساع المد الحركي الإسلامي، ثم انتفاضة دجنبر 1990[1]، إلى التظاهر السلمي. ومن المعطيات المفسرة لذلك عنصرين:

- التصور الأول: تغير بنية النظام السياسي المغربي أوائل التسعينيات من نظام مغلق ذو بنية تقليدية إلى نظام في طور الانفتاح التدريجي، وذلك كنتيجة للتحولات المرحلية التي أسفر عنها انهيار المعسكر الاشتراكي، وبالتالي خلخلة قواعد المجال السياسي المغربي.

- التصور الثاني: انطلاق الشرارة الأولى لتنظيمات المجتمع المدني، التي فرضت نفسها وجعلت النظام السياسي يقبل بها في دوائر النقاش العمومي، والسماح لها بالتظاهر السلمي بالفضاء العام لاعتبار الممارسة السياسية فيه تجري بمقتضى علاقة التمثيل والمشاركة العصرية.وبالتالي بدايةالتحرر –ولو بنوع من الاحتشام– من الموروث السياسي التقليدي، فضلا عن ظهور المنظمات الحقوقية (كالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان في أواخر الثمانينيات).[1]

وفي إطار إعادة رسم خريطة المشهد السياسي، أصبح الفضاء العمومي، مجالا ينتمي إلى الحق العام وتمتلك فيه سائر قوى المجتمع حيزا معترفا به، مكفولا بقوة القانون، أو بقوة التوافق بين النظام السياسي والتنظيمات الحقوقية، وبالتالي حيازة الحق المشروع في التعبير.

ولقياس بعض مظاهر التقدم والتراجع في النظام السياسي المغربي في علاقته النوعية مع الاحتجاج، لا مناص من انجاز نوع من التحقيب التاريخي على مستوى الاحتجاجات الكبرى التي عرفها مغرب القرن العشرين، ومقارنتها بنظيرتها في مغرب القرن الواحد والعشرين، أملا في تقديم إجابة موضوعية لشكل ومضمون الاحتجاج بالمغرب.

في مضمار تحقيب تاريخ الاحتجاج بالمغرب، منذ الاستقلال عام 1956 إلى 1990[1]، نجد أنفسنا أمام محطات احتجاجية شكلت المفاصل الأساسية في تحديد مالات المغرب اللاحق، والمحطات تلك الثابت فيها هو النزوع نحو التحرر من إكراه السلطة المخزنية، والمتغير هو الاحتجاج.

لقد كان النظام السياسي في القرن العشرين يطرح نفسه كقوة لإعادة النظام إلى الحقل الاجتماعي، عبر احتواء الفوضى والارتجاج للوصول في النهاية إلى ما يضمن له البقاء والتجذر. لهذا كان انشغاله متمحورا حول بسط سيطرته وتعميق نفوذه لتقوية مكانته، والتقعيد لإعادة إنتاج نفس الرموز والأوضاع.

إن حقلا بهذه النوعية من البنى السياسية التي يحضر فيها المجال السياسي كملكية خاصة للسلطة والنخبة الحاكمة، لا كمجال عمومي تمتلكه سائر قوى المجتمع سيكون مؤهلا لإنتاج الاحتجاج، وتدشين طور مختلف سمته: الحذر المتبادل، والصدام العنيف. فقد جرب مغرب القرن العشرين صيغه الاحتجاجية الخاصة وفقا لشروط عصره، وبالشكل الذي استوجبته تلك الفترة، عبر الاحتجاج العلني في مقرات الأحزاب السياسية أو عبر جرائدها، وفي المناسبات الانتخابية، طبعته المصادرات والاعتقالات والمحاكمات المتتالية التي لم تتوقف طيلة الفترة الفاصلة بين 1961و1973 (احتجاجات التنظيمات النقابية، الإضرابات، انتفاضات السكان...)، إلى جانب تعطل الحياة السياسية بإعلان "حالة الاستثناء"، وتنامي سياسات الخوصصة وتفكيك القطاع العام، وضرب التنمية الاجتماعية. وانفجار انفجرت أحداث عنف خلال وعقب (الاحتجاجات التلاميذية سنة 1965، اغتيال المهدي بن بركة في نفس السنة يوم 29 أكتوبر، الحراك السري في السبعينيات المتمثل في أحداث 3 مارس 1973، علاوة عن الانقلابين العسكريين في 10 يوليو 1971 و16 غشت 1972، حظر النشاط القانوني ل "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" في 24 يناير 1973، إضرابات ابريل 1979، انتفاضة المدن في الثمانينيات، وإضراب 14ديسمبر1990، تناسل الأحزاب الإدارية والمحاكمات، ناهيك عن الهجوم الأمني الشامل على تنظيمات اليسار الماركسي - اللينيني...) ،[1] لتشهد الحياة السياسية لحظات صعبة جدا، زادها حدة تصويت المعارضة الوطنية ضد التعديلات الدستورية، واعتذار عبد الله إبراهيم، وعبد الرحيم بوعبيد عن المشاركة في الحكومة التي عرضها عليهما الحسن الثاني. وفي المقابل مورس الاحتجاج السري داخل مراحيض الكليات والمدارس، وعلى جدران المؤسسات العمومية، وبين الأبيات الشعرية، والروايات (الخبز الحافي لمحمد شكري[1]، سبعة أبواب لصاحبها عبد الكريم غلاب[1]، وعبر فضاء الأغنية، كأغاني مجموعة ناس الغيوان[1] (أهل الحال، السيف البتار،

مهمومة، غير خذوني...) التي كانت مرآة تعكس أحوال المجتمع الذي كان يرزخ تحت براثين الشتات والتصدع.

وبقيت مسألة أخيرة جديرة بالذكر، مثلث هذه المرحلة، فترة صراع حاد بعيدا عن الفضاء العام، إذ أمام ضراوة الاحتجاجات لم يتم تسجيل سعي أي منها إلى احتلال "الشارع" كان التقليد ما يزال شديد الحضور في بنى الحكم وممارسات الاحتجاج، باستثناء فاتح ماي (عيد العمال) الذي كان فيه الاحتجاج مرادفا للفضاء العام، إلى جانب لحظات التضامن مع القضايا العربية الخارجة عن القطر المحلي (القضية الفلسطينية ماي 1990، مسيرة التضامن مع العراق فبراير1991) وكذا الاحتفال العرضي بالإنجازات الرياضية (مونديال المكسيك 1986). والغاية القصوى تقديم مجتمع كامل الأوصاف.[1]

غير أنه في أواسط تسعينيات القرن الماضي بدأت الاحتجاجات تعرف طريقها للفضاء العمومي،وكان لذلك عظيم الفوائد والنتائج على الأصعدة السياسية والاجتماعية والنفسية التي يمكن إجمالها في إعادة بناء ثقة الناس المفقودة بالاحتجاج كآلية ممكنة لتغيير أوضاعهم والسير بها نحو الأحسن، ونهج يمكن اعتماده لمخاطبة نخبة حاكمة، وقد نهضت المنظمات الحقوقية، والنقابات، والمعارضة، وقوى المجتمع المدني في هذا الإطار بأدوار مهمة.

- **مدخل للفضاء العمومي:**

تعتبر المفاهيم في العلوم الاجتماعية أهم أداة معرفية لنقل أي ظاهرة من العامية الاجتماعية إلى العلمية الإجرائية السوسيولوجية، وعليه سنقوم بتحديد مفهوم الفضاء العام[1] أولا كمصطلح مهم في فهم تطورات المجتمع المدني، وثانيا كمجال للتعددية والتفاعلية بين التمثلات الاجتماعية، وساحة تضم الاغتراب الفردي والجماعي.

تعد الحقبة الإغريقية أصل مفهوم الفضاء العمومي، بحيث عرفت أثينا وروما نقاشات فلسفية وتجمعات ثقافية رسمت ملامح الفضاء العمومي الذي نشأ في القرن 18، فساحة أغورا في اليونان ابتعد تحديدها للمجال العمومي عن التعريف العمراني ليصل إلى مستوى مفاهيمي أكثر تجريدا ينهل من الاستقلالية الذاتية للفرد في منأى عن هيمنة الدولة، جاعلا من أشكال التعبير عن الرفض

وإعلان الاحتجاج خاصية له. كما أن سيرورة الممارسة المجالية كانت حاضرة أيضا بأقطار أخرى من ضمنها لندن، بكل من الحديقة العمومية Hyde park، والتي اعتبرت الموقع التقليدي للمظاهرات الحاشدة وتجمعات المحتجين بالدعوة إلى الحرية وسبل العيش، إضافة إلى ساحة panthéom التي تجمع العامة من الناس بطابعها المتحرك والمرن الذي يضم مجموعة من الاحتجاجات.

استمرت تمظهرات الفضاء العمومي في المجتمعات الغربية الحديثة، فحسب الألماني يورغنهابرماس(Y-Habermas) كانت البدايات الأولى لتشكل الفضاء العمومي في نهاية القرن السابع عشر في إنجلترا والقرن الثامن عشر في فرنسا. والفضاء العام -بالمعنى الهابرماسي -هو الملتقى الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الممارسة السياسية بشكل دعائي يكسب الرأي العام طابع العمومية، القائم على الفعل التواصلي بين الأفراد، وبذلك تصبح العمومية معيار يحكم رد الفعل والفعل الإنساني في تعاطيه مع قضايا الشأن العام التي تخضع بدورها لهذا المعيار.

تطرق هابرماس للعلاقات الاجتماعية والسياسية في أوروبا الغربية منذ القرن الثامن عشر، حيث لعب المجال العام الذي أسسته الطبقة البورجوازية دورا هاما في الانتقال التدريجي من الفضاء الخاص نحو نظيره العام، سواء على مستوى الأركولوجية العمومية وأماكن التجمع والتقاء الفاعلين، أو مستوى الطبيعة الثقافية التي عرفت ظهور عملية إنتاج الكتب من طرف الجماهير وقد خضع استهلاكها للتراتبية الطبقية، مما كان لهذا أثر على نمطية الحياة الاجتماعية والعلاقات بين الناس، الشيء الذي تطلب توسيع الفضاء العمومي بشكل يستجيب لافتتاحية المناقشات والمناظرات، لتطرح القضايا السياسية بشكل بعيد عن المنطق الإداري الاقتصادي، "بمعنى أخر لا يهيمن منطق الجهاز أكان اقتصاديا "منطق السوق" أو بيروقراطيا "منطق الدولة" أو ما يدعى بالفرنسية "Raison d'Etat". وحيث يساهم الرأي العام في بعث الاهتمام بالسياسة حتى لا تتحول الديمقراطية إلى تكنوقراطية، وحتى لا تغادر السياسة ولا يتحول الفضاء العمومي إلى فراغ عمومي".[1]

في تعريفه للفضاء العام ينطلق هبرماس من سؤال أساسي حول الظروف الاجتماعية التي تسمح بحوار عقلاني نقدي حول قضايا الشأن العام؟، ليجيب عنه بأن الحوار والنقاش يتأسس على مبدأ عقلانية التفكير بهدف فتح سجال نقدي يتيح إمكانية تكوين رأي عام موضوعي. وهو ما يجعل الفضاء العمومي وفقا لتصوره "حلبة للنقاش العام تدور فيها المساجلات، وتتشكل فيها الآراء والمواقف حول القضايا التي تجسد اهتمامات الناس وهمومهم".[1] الشيء الذي جعل هبرماس يقول بالمكانة الارتكازية التي حظي بها الفضاء العمومي في الفكر السياسي المعاصر، باعتباره مجال مطاطي وإطار للجغرافية العقلية للفرد. ليصير وفقا لهذا المعنى خطة ترمي لتحديث الفعل الذهني انطلاقا من الانفتاح على المغاير وتقبل الصراع الثقافي بنوعيه الداخلي والخارجي، مما يتيح فرصة التعبير عن الرأي الآخر أو نقد الأوضاع القائمة. وباختصار شديد الفضاء العمومي هو مجموع التفاعلات الاجتماعية بين السوق والدولة والمجتمع المدني. ومن يورغن إلى نانسي فريزر(Nancy Fraze) التي حاولت بناء نظريتها للفضاء العام على مخرجات الطرح الهابرماسي معتبرة بأن هذا الأخير أضحى متجاوزا، نظرا لدينامية إيقاع عالم اليوم الذي يعرف أحداث وتغيرات تضفي مستجدات العلاقة التفاعلية التي تحدد طبيعة الفعل الإنساني وفقا للزمان والمكان الراهن، تماشيا مع مستجدات الحركة الاجتماعية الجديدة وطابعها العابر للأوطان. وهو ما يلح على ضرورة فضاء عمومي بديل للفضاء البورجوازي نظرا للتحولات التي طالت النماذج الفكرية والعقلية والأيديولوجية والسياسية أصبح معها "العام "موردا استراتيجيا وفضاء للتفريغ السيكولوجي، بناءا على مجموعة من الوظائف التي يؤديها، سواء كمفهوم علمي أو كمعطى واقعي في المجتمع المعاصر. وهو ما نلمسه اليوم في المجتمعات العربية التي استقبلت" الربيع الديمقراطي" الحامل لبراديغم تغيير أنماط الاحتجاج ومجالات طرحها. إذ كان للفضاء العام حضور قوي في الظاهرة الاحتجاجية التي عرفتها بعض الدول العربية، والتي عرفت انفلاتا من قيد الإيديولوجية، (الأحزاب، المؤسسات الحكومية...) لتتجرأ على المطالبة باقتحام الفضاء العام، كمجال مكشوف وغير محدود، يضمن المشاركة السياسية لجميع الفئات المجتمعية لرفع أصواتها و التعبير عن احتياجاتها و مطالبها. تماما كما هو الأمر بالنسبة للمجتمع المغربي الذي يعيش على أثير إعادة هيكلة المجالي بالمد الاحتجاجي.

ومفهوم الفضاء العمومي أيضا من المفاهيم ذات البعد الاستراتيجي ضمن هذا المقترب نظرا لعلاقته الجدلية بحقل السلطة و الدولة، إذ يضعهما صلب سيرورة تشكل مجتمع مدني حقيقي، يحدد النسيج الذي يعمل على مأسسة النقاشات العمومية في إطار فضاءات عمومية منظمة تنمو فيها الكفايات المتعلقة بالمواطنة والطابع الفردي.[1]

إن الأساسي بالنسبة لهبرماس هو إقامة المبدأ الأساس للتداول من أجل التصديق على القيم في الفضاء العمومي كمجال لا يتماهى مع الواقع المادي. ولتتبع فصول علاقة الفضاء العام بالاحتجاج نطرح السؤال:هل هناك إمكانية لبناء فضاء عمومي بالمغرب على أنقاض إخفاقات التجارب التي سجلناها سابقا ؟ وهو ما سنعمل على الاقتراب من بعض آفاقه .

**الاحتجاج وصراع الفضاء العمومي :**

ظهرت مستجدات أخرى في منتصف التسعينيات، وهي دخول الاحتجاج كظاهرة هيكلية هدفها التغيير وإعادة كتابة تاريخ الإنسان والمجال إلى مرحلة التنظيم والسلمية. وقد أدت هذه التطورات إلى تكسير الحصار الذي أحكمته السلطة على المجتمع في المراحل السابقة، كما وقد رافقت هذا التحول احتجاجات أخرى كان للمغرب موعد معها في مختلف المدن والقرى، وفي أكثر من مناسبة، وفي محطات متفرقة من عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة بأشكال ومضامين متنوعة[1].

ولا يخامرنا الشك بأن هذه اللحظات الاحتجاجية إن عبرت عن عمق الأزمة البنيوية، والاختلالات التي تعتري الجسم التنموي في أحد أوجهها، فإنها تكشف في جانب آخر عن الإمكانية التي بات يقدمها الخطاب السياسي العالمي والتي كان عنوانها الرئيسي "الدمقرطة وحقوق الإنسان"، نقطة البداية فيها كانت التعديلات التي أجريت على الدستور في العام 1996 بإدخال إصلاحات في كثير من النصوص[1] بعد المذكرة المشتركة لأحزاب الكتلة في نفس السنة وقبلها مذكرة حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي في اكتوبر1991، في حين كان الأوج بتعيين زعيم الاتحاد الاشتراكي وزيرا في مارس 1998وهو ما اعتبر بمثابة مؤشر قوي على ميلاد عهد جديد. وسيترتب عن ذلك انطلاق مسلسل الإصلاح السياسي والدستوري في البلاد الذي دفع الملكية إلى قبول الانفتاح على آليات جديدة في التدبير السياسي، وبالتالي

تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان: بإحداث وزارة حقوق الإنسان، تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع تأمين عضوية منظمات حقوق الإنسان الأهلية فيه، احترام حرية التعبير والصحافة، إلغاء الظهائر المقيدة للحقوق والحريات، العفو عن سجناء الرأي، تطوير الحقوق المدنية .[1]

كل ذلك صحيح، يوفر لنا مبررا واضحا للتساؤل: مالذي تغير في أسلوب الاحتجاج على طول هذه السنوات؟ واحد من الأسئلة العميقة التي ينهجس بها هذا المحور في محاولة جادة لاستجلاء الثابت والمتحول في مسار الاحتجاج المغربي.

منذ ربيع 1990(المناقشة البرلمانية لملتمس الرقابة) إلى التكليف الرسمي للكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب في فبراير 1998[1]، حصلت تحولات بالغة الأهمية في بنية النظام السياسي المغربي بشكل متنام متصل وغير مسبوق ،أهمه خروج المعتقلين اليساريين السابقين إلى العلن للاحتجاج حول مخلفات الماضي السياسي في شكل تواصلي جديد، أصبح بعض المنفيين وزراء في الحكومة بعدما تم الاعتراف رسميا بالدستور رغم محدودية صلاحيات هذه الأخيرة لوجود وزارات سيادة خارجة عن سلطة الائتلاف الحكومي، الكتابة عن تاريخ الاعتقال (الزنزانة رقم 10 لصاحبها احمد المرزوقي[1]، من الصخيرات إلى تازمامارت: تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم لمحمد الرايس...)[1]، فضلا عن تنظيم وقفات أمام المعتقلات السرية السابقة تازمامارت، قلعة مكونة، درب مولاي شريف...، وأخيرا باتت الحياة السياسية مشمولة بمبدأ الاعتراف وهو ما جعل أشد رجالات المخزن ولاء يكتبون عن ماضيه القمعي( شهادة البخاري[1]، رسائل الخلطي...).[1]وإن كانت هذه الترسانة الهائلة من القوانين والمواثيق والتشريعات غير كافية، إلا أنها تمثل طفرة نوعية في تطور الحياة السياسية في المغرب.

تقوية بنى النظام السياسي لا تكون بأجهزة القوة والقمع فحسب، بل تنضاف إليها الشرعية الاجتماعية الداخلية، والتي تعني إشباع حاجات فئات واسعة من المجتمع، وإدماجها عبر التمثيل والمشاركة والعمل بخيار التطور الديمقراطي. ومن أبرز سمات المكتسبات الملموسة في مقاربة النظام للمسألة الاحتجاجية في البلاد ندرج الاحتجاجاتالموصولة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية كقضايا التنوع الاثني،

وقضايا الهوية، والعلاقة بين الدين والسياسة. مثلا الأمازيغية المرتبطة بمطلب الهوية التي وجها آخر للسلوك الاحتجاجي[1]، وتظاهرات الإسلاميين الذين خرجوا من المساجد إلى الاحتجاج الواضح ،ولم يقف الاحتجاج الإسلامي عند هذه الحدود بل امتد إلى المناظرات الفكرية والمساجلات السياسية مورست من خلال حزب العدالة والتنمية، كهيكل منظم وله حضور في المؤسسات السياسية، يؤسس خطابه من موقع الدعوة الذي يحرره من كل حرج سياسي (الإصلاح والتوحيد كذراع دعوي للعدالة والتنمية) وهو مالم يكن يسمح به في لحظات ماضية. إلى جانب كل هذا كانت هناك مطالبات حقوقية ب (تعديل مدونة الأحوال الشخصية، تمتيع المرأة بحقوق أوفر...) التي طالبت بالحق في الفضاء العام من أجل التعبير عن مطالب اجتماعية وسياسيةملحة لا تقبل التأجيل، وهو ما أشر على ميلاد "إستراتيجية استعمال الشارع العام" كحق ينظمه ظهير الحريات العامة 1958.[1]إذ أصبحنا نعاين في الفعل الاحتجاجي القائم، توسعا ملحوظا يتجسد في استقطاب ألاف المتظاهرين في الساحات العمومية، التي أصبحت فضاء للتداول في القضايا العامة. لنجدنا أمام صور جديدة من الاحتجاج واليات أكثر جدة في التفاعل والإقناع، وهو مايظهر أن الأحزاب السياسية لم تعد هي الفاعل الوحيد الذي بإمكانه أن ينعش الحقل السياسي بنقاشاته وصراعاته. وبالتالي خلق دينامية اجتماعية وسياسية أصبح فيها المجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية فاعلا محوريا في سيرورة دمقرطة تشمل المجتمع والدولة على حد سواء.

يهمنا في هذا السياق أن نشدد على أن هذا التغيير الذي سرت مفاعيله في بعض مفاصل الدولة في الأعوام الأخيرة، قد جاء كاستجابة لمعطيات عديدة نجملها في: الضغط الدولي (توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، دور المعارضة في جعل الدمقرطة في قلب التطور السياسي بالمغرب، وعي النظام بضرورة التغيير الاجتماعي والسياسي والحد من احتكار السلطة والقمع إلى جانب تكييف سياساته مع المتغيرات العالمية، تعاظم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد الكوني.

تلك كانت بداية أولى، لتحول كبير في وعي التطور الاجتماعي والسياسي لدى النظام المغربي. وهو تحول صاحبه تغيير في ملامح الصراع الذي انضاف إليه فاعلون جدد (إسلاميون[1]، حقوقيون[1]، أمازيغيون، النساء...) .

غني عن البيان أن الذين دشنوا إستراتيجية الفضاء العام في المغرب، قد استفادوا من الانفتاح التدريجي على الحقوق والحريات، والأثر السياسي للتحولات الدولية على النظام المغربي، والذي أصبح معه الاحتجاج ضرورة لتحقيق التوازن المطلوب في الحياة السياسية والمجتمعية بصفة عامة. في حين مورس الاحتجاج في صيغته الأولى في جو من الفراغ الحقوقي في نسيج النظام السياسي.[1]

يقودنا سياق التحليل السابق لبنى السياسة والسلطة في المغرب، إلى الوقوف على تجربة "هيئة الإنصاف والمصالحة".[1]لعلنا نتمكن في النهاية من تسليط الضوء على حدود ومحدودية التحول السياسي الجاري في المغرب. دون أن يعني ذلك أننا نتوخى الإحاطة الشاملة بهذه التحولات، ذلك أن مسعانا في هذا العمل لايتجاوز محاولة وضع اليد على الجدليات الكبرى التي تؤطر الفعل الاحتجاجي ومع ذلك سنجرب التفكير فيها في ضوء ما توفر لدينا من معلومات ونتائج تحليل.

**تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة: من الصراع إلى الاحتواء**

على مشارف نهاية القرن العشرين، كانت تجربة إعادة كتابة التاريخ السياسي المعاصر في مراحلها الأولى بوصفها حاجة تاريخية، ومهمة سياسية ضرورية، ومن جملة ماكان في أولويات تلك المراجعة: تصفية ملفات الماضي، والتقعيد لعهد جديد، والاعتراف بأخطاء كانت سبب عدم الثقة بين الدولة - السلطة والمجتمع.

وليس من دليل أمثل على ذلك من تشكيل "هيئة الإنصاف والمصالحة"، والتي أتت تمهيدا لإعلان الصفح الجميل بين الضحايا والجلادين وفقا لتعبير الملك نفسه محمد السادس[1]، واستشراف بؤر المستقبل كما جاء على لسان عبد العزيز بلفقيه منسق تقرير الخمسينية.[1]

مع بداية فتح ملف القمع وعرضه على الهيئة، انفتحت مسارب جديدة جعلت السؤال يطرح بالبند العريض وهو: هل إقرار هيئة الإنصاف والمصالحة دليل على تغير حصل في بنية النظام السياسي المغربي؟.

على الأقل ذلك ما يبدو ومرد ذلك أولا: إلى إدارة الهيئة من طرف الضحايا أنفسهم، وثانيا استقرار برنامج الهيئة على مفصلين مركزيين، تصفية ارث حقبة الرصاص، وإدانة تلك الحقبة السياسية من خلال الاعتراف العلني للضحايا، والاستماع إليهم مقدمين صورا دالة عن معاناة الاعتقالات والاختطافات السرية

وعرض ذلك على المغاربة بتاريخ 21 و22 ديسمبر2004 من خلال بث الجلستين الأوليتين على القناة الوطنية الأولى.[1] ليتمكن الرأي العام الوطني من إدراك حقائق حقبة كانت حبلى بالأحداث، وبالتالي تصويب مسار الحياة السياسية الوطنية بتأسيس السياسة من مدخل الاعتراف وتحمل مسؤولية ما وقع، إلى جانب ما تضمنه ذلك من نقد مباشر لخيارات السلطة وتصحيح سيرتها الذاتية.[1]

دشنت هذه المبادرة مسارا تصالحيا غير مسبوق في التاريخ الحديث للدولة المغربية، وفي ذلك لا يشبه المغرب تجارب جنوب إفريقيا والشيلي[1]، باعتبار الأسباب التي دفعت كلا منها لإعادة فتح الماضي.[1]والحقيقة التي لا تقبل التجاهل في هذا الباب، هي تغير سلوكيات النظام المغربي. لسنا نجادل في اختلاف النظر بايجابية إلى رصيد المكتسبات المحققة في الأعوام القليلة المنصرمة، لكن يمكننا أن نلحظ مظاهرا متجددة في مقاربات السلطة وطرق رد فعلها، وأن نتبين أوجها مختلفة من إعادة إنتاج التقاطب بين التقليد والتحديث. ومع ذلك من المبكر الذهاب إلى قول ذلك لأن دراستنا هذه لازالت مفتوحة على كل الرهانات خصوصا إذا علمنا أن "الحاضر يشهد مظاهر التحول وفي الوقت ذاته يحمل بين ثناياه عناصر الاستمرارية والتواصل التي تتجلى رموزها في بعض الرموز والمؤسسات".[1] وبخاصة إذا وضعنا في الحسبان ملامح التوافق في التوجه العام للهيئة، والتي حرصت على عدم المطالبة بمقاضاة جناة سنوات الرصاص وعدم ذكر أسماءهم لحسابات تتعلق بالقانون الداخلي المنظم لعملها ومشروعها، مكتفية بمبدأ المصالحة وجبر الضرر.[1]

- **الحركات الاجتماعية الجديدة والاحتجاج حول السياسات العامة**

**نموذج الاحتجاج على البطالة (حالة الأطر العليا المعطلة)**

في تحليل السلوك الاحتجاجي لحركة حاملي الشواهد العليا، يلاحظ أنها عمدت منذ البداية إلى احتلال الفضاء العام، منذ التأسيس في منتصف التسعينيات إلى اليوم حيث أصبحت حركة كبرى تسمى "بالمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة".[1]مختبرة أشكال احتجاجية عديدة كالاعتصام، والإضراب عن الطعام، والتهديد بالانتحار الجماعي، واقتحام البنايات العمومية والحزبية، وإحراج مباشر للدولة. اتسع هذا المدى والأفق على نحو اكبر ليشمل الشعارات أيضا رغم افتقاره

للحد الأدنى من التنظيم.[1] إنه "مشهد احتجاجي في طور التحول يبحث عن ذاته، من خلال تكسير ذاته وإعادة إنتاجها وفق الثابت والمتغير محليا".[1]

من مجمل مطالب هذه الحركة طلب الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية، مستمدة مشروعية مطلبها من المادة 23 لإعلان حقوق الإنسان، ومن النص الدستوري، إلى جانب القرارين الوزاريين رقم 695/99/888/99 الصادرين عن وزير الوظيفة العمومية في مجاراته للجيل الأول من المعطلين.[1]

تتوزع الانتماءات السياسية داخل اطر هذه الحركة بين اليسار والإسلاميين ثم الحركة الأمازيغية، إلى جانب انتماء عدد كبير لحزب الاستقلال، بيد أن هذا القول لايعني أن لاحتجاج الأطر المعطلة غطاء سياسي أو نقابي. إذ إن الانتماء السياسي للإطار العاطل ليس سوى مورد يشكل قيمة مضافة لتحقيق غاية الاحتجاج (العمل).[1]

على ضوء المناقشة النظرية الواردة أعلاه، نشير إلى أن العلاقة بين المؤسسات الحزبية والنقابية والجمعوية والحركات الاحتجاجية (المعطلين نموذجا)، لا تخضع لتوصيف خطي واضح المعالم، فهي رهينة بالضرورة بمتغيرات المشهد السياسي. دون أن ينفي ذلك العلاقة التاريخية التي جمعت الحركات الاحتجاجية والأحزاب اليسارية الراديكالية (النهج الديمقراطي، حزب الاشتراكي الموحد مثلا)، وعلى النحو نفسه بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو ارتباط استمر في شكله الموروث وفي أشكال متجددة، ومتكيفة مع المتغيرات. لكن الذي لا يدخلنا فيه شك أن قوة الترابط تظل في شموليتها محدودة ومقتصرة على حركات بعينها دون يصل امتدادها العلائقي مجموع الاحتجاجات المغربية.[1] وغياب السند الفكري والإيديولوجي للحراك هو ما يؤدي في النهاية إلى احتجاج ضعيف سريع الزوال.

نعثر في مجتمعنا على تشكيل واسع من النماذج التي تشهد وجود مثل هذا الإحجام السياسي، وهو ما يبرر من طرف بعض الأحزاب بكون الاحتجاجات غير المؤطرة والعفوية تحوي مخاطر كثيرة، وتبقى مفتوحة على كل الاحتمالات والانزلاقات، ناهيك على أنها تكون عرضة للاستغلال وللاختراق السياسي بما يهدد جزئيا أو كليا شريط الاستقرار ومنه استمرارية النظام، وبالتالي هذا ما يفسر تحفظها من الاحتجاج وسبل الانخراط فيه.[1] غير أن هذا التوصيف الكمي عادة ما

يعكس توجها أو رؤية مخندقة، والحال أن الاحتجاج في جوهره يترجم موقف الجميع، كموقف عابر للأحزاب والنقابات وغيرها من الهياكل والتنظيمات، باعتباره تحول في سيرورة الوعي المعرفي يمأسس لثقافة احتجاجية تقطع مع فرضية الزعيم التنظيمي الذي يفكر في تعيين حدود للإمكانية الاحتجاجية، وعندما يصطدم هذا الوعي الجديد مع أنظمة عتيقة في تدابيرها وسياساتها يصبح التصادم والانفجار حتمية لا مفر منها بغض النظر عن تقديرات الأحزاب لطبيعة الحدث وحجمه ومخرجاته. فالاحتجاج أساسا ليس بصبغة موسمية، وينبغي على النخب السياسية والحزبية والمدنية الانخراط فيها باستمرار.[1]

وكجواب على سؤال: هل الاحتجاج إمكانية يقدمها النظام السياسي المغربي وهو بصدد التحول من نظام مغلق إلى آخر مفتوح؟ يمكن بداية تسجيل ملاحظة أولى تتعلق بقبول الدولة بفتح حوار مع الأطر المعطلة عندما يتم التهديد بالانتحار أو حرق الذات، فالجهات المعنية هنا تتحمل المسؤولية المعنوية عند انتحار المضرب أو وفاته،[1] وهو ما يدفعها إلى القبول على مضض بأسلوب التحاور، وهو سلوك جديد بالنسبة للدولة وعن طريقه يمكن قراءة تاريخ التحولات التي عرفتها ممارسات النظام السياسي والسلوك الاحتجاجي على السواء بحسبانهما ملمحين من ملامح "مجتمع مغربي في محك التحولات"[1] ينحو فيه كل طرف إلى تأكيد فاعليته. فالاحتجاج أساسا عنوان لفشل الدولة في تدبير ملفاتها، ومقابلته بعنف هو دليل على الديمقراطية المنقوصة. إذ يبدو من الصعب جدا جعل جواب الإشكالية التي انطلقنا منها حكرا على أحد التفسيرين دون الآخر، ذلك لأنه لايمكن نفي بعض أوجه التغيير والانفتاح، كما لايمكن بالمقابل التغاضي عن الطرق التي يجابه بها الاحتجاج في بعض صيغه.

- **الدولة والاحتجاج، جدليات الصراع والتوافق**

إن الأمر المؤكد هنا، هو أن إستراتيجية العنف أو اللاعنف تتحدد انطلاقا من معطيات النسق، وهي أيضا التي تحدد الشكل والمضمون الاحتجاجي.

لقد انفردت احتجاجات مغرب اليوم بطابعها المدني من خلال توظيفها لقاموس يطالب بالتعبير عن الرفض على الطريقة "الغاندية"،[1] لينحت بذلك لنفسه مسارا جديدا في الاشتغال باستثمار معجم حضاري للتمرد على النسقية المهيمنة، وانجاز

التغيير خارج خطاب الثورة العتيق وذلك بالتشبع كثيرا أو قليلا بالخطاب الحقوقي والمدني المنافي للعنف. وهو ما يطرح بعد "المتغير" في خصائص السلوك الاحتجاجي، والذي يمكن أن نلمسه في ثراء الثقافة الاحتجاجية، بالانتقال من الثقافة الصدامية إلى الثقافة في صنفها السلمي كما أسلفنا الذكر، إضافة إلى الإبداع في الشكل والمضمون (الراب، الغرافيتي، الشعارات، الصور، المجسمات الكاريكاتورية، وضع الكمامات على الأفواه، التعري، إضاءة الشموع...).

لكن مقابل هذا المعطى، شهدنا في كثير من الحركات الاحتجاجية ردا قمعيا.ولقراءة فصول هذا التعامل مع الفعل الاحتجاجي نقترح عرضا مختصرا لحاصل ملاحظة ميدانية أنجزها الباحث عبد الرحيم العطري في عمله المعنون "بالحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي".

"... قبيل انطلاق أي حركة احتجاجية بشارع محمد الخامس بالرباط، تلوح حالة من الاستنفار الأمني بجنبات الشارع، قد ترتفع في حدتها أو تنخفض حسب نوعية المحتجين ومطالبهم، فعندما يتعلق الأمر بوقفة احتجاجية من أجل قضايا المرأة أو الطفولة...، فإن الاستنفار الأمني لايتجاوز حدود المتوسط، لكن عندما يتصل الأمر بحركات المعطلين أو المنتمين للحركات الإسلامية، فإن الشارع يعرف حالة طوارئ، إذ يتم منع وقوف السيارات به، ويتم منع الترجل من جهته اليمنى صعودا والمحاذية لمبنى البرلمان، أو يمنع المرور منها كليا من أمام محطة القطار والى غاية ساحة البريد...، وبمقابل زمر المعطلين تواصل قوات الأمن بمختلف أجهزتها وبالزي الرسمي والمدني، التموقع والاندساس بين زمر المعطلين وجلساء مقهى باليماحيث تواصل التأمل النقدي لحركات وسكنات الحقل وفاعليه...، أفراد القوات المساعدة يطوقون المحتجين تنفيذا للتعليمات، هراواتهم الطويلة بيمناهم والدروع البلاستيكية الواقية بيسراهم، في انتظار "ساعة صفرهم" التي يؤذن فيها بالضرب وتفريق المحتجين...، الترقب يظل سيد الموقف، المعطلون يستمرون في ترديد شعاراتهم، وقوات الأمن تكتفي بالمراقبة، لكن في اللحظة التي يقرر فيها المعطلون تحويل الشكل الاحتجاجي من وقفة إلى مسيرة باتجاه ساحة البريد تتحرك قوات الأمن وتنطلق في تفريقهم بما أوتيت من عنف وقمع، لا يتم التمييز بين ذكر وأنثى في الضرب، ولا حتى بين أعضاء الجسد التي تستحمل الكدمات من غيرها التي تظل حساسة للغاية،... سيارات الإسعاف تحل بالمكان لنقل المغمى

عليه، وسيارات الشرطة تعتقل آخر من رفض منطق العصا،... هكذا تنتهي فصول حركة احتجاجية من يوميات شارع محمد الخامس بالرباط، تنتهي في المستشفى ومخفر الشرطة، أو بكل بساطة أرضا جراء الضرب والهروب، وبالطبع فثمة احتجاجات أخرى لا تنتظر هذا التعامل القمعي، بل تقابل بمنطق الدولة الناعمة التي تكتفي قواتها الأمنية بالمراقبة من بعيد، دونما حاجة لاستنفار عالي الثوثر، ففي هذه الاحتجاجات التي تكون مرتبة ومنسقة قبلا بترخيص رسمي لا تحضر الأجهزة الأمنية إلا لحماية الاحتجاج والمحتجين، لان مصالحهم ومطالبهم لا تتعارض ضديا مع منطق الدولة، بل تسير في اتجاه خياراتها وتوكيد شرعيتها".[1]

صحيح أن الإرهاصات الأولى لمشروع المجال السياسي الحديث تبلورت في صيغتها المبدئية في منتصف تسعينيات القرن العشرين، إلا أن هذا لاينفي فرضية استمرار البنى السياسية التقليدية جنبا إلى جنب مع البنى السياسية الحديثة، تم التعايش بينهما دون أن تهدده لحظات صدام جرت أحداثه في أكثر من مناسبة. ويترتب عن ذلك، توجه سياسي يجمع بين منطق حديث تفرضه-موضوعيا على سبيل الحصر- الثورة المعلوماتية،وحركة التمدن الواسعة، وتعاظم قاعدة المتعلمين في المجتمع، فضلا عن اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي...، وبين منطق تقليدي تتماهى فيه القيادة والإمامة المتمثلتين في شخص أمير المؤمنين=الملك، ولابد لهذا البناء التأسيسي لنظام الحكم في المغرب من مؤسسات خاصة به وقيم سياسية تلائم منطقه يعمل من خلالها على تأكيد حضوره ويعيد إنتاج نفسه عبرها، ممارسا بذلك ممانعة حيوية لعزل فضاء السياسة والسلطة من ممكنات تبني الحداثة، ومواصلة حشد سبل التأقلم مع متغيرات الداخل وتحولات المشهد العالمي، وهكذا تكر سبحة الازدواجية. الأمر الذي لا يمنع من أن يظل المشهد المغربي فضاء لحصول ممكنات متناقضة.[1]

إنه القانون الذي يبصم مسار حقلنا المجتمعي كمجال مزدوج الشخصية، والذي يترجم وفقا لتعبير العطري "باللانتصار و اللاهزيمة"، فالمهيمن والمهيمن عليه يستمران في إعادة إنتاج نفس الأوضاع حيث يمارس كثير من التردد والازدواجية، وهو ما يفسر حضور الدولة الناعمة، والدولة القمعية في ذات الحقل.[1] الشيء الذي يسمح بالقول بأزمة مشروعية الدولة، إذ رغم التقدم الحاصل على مستوى الحقوق والحريات الفردية، لازالت الدولة تظهر في صور متضاربة. ولاشك أن

شروطا أخرى ساهمت في إفراز جوانب من النتائج التي سطرنا باختصار في الفقرات السابقة، والتي لا يسعفنا المقام لذكرنا هنا. نأمل استئنافها في سياقات أوسع.

- **ثقافة الاحتجاج**

كيف يحتج المغاربة؟ سؤال يحيل مباشرة على إشكال تاريخي وممارساتي في ذات الآن، يطرح السابق واللاحق مابين الوعي والواقع.

سؤال كهذا يدفع إلى التساؤل مرة أخرى هل الواقع هو الذي يحدد الوعي ونوعيته؟ أم أن الوعي هو الذي يؤثر في الواقع من أجل تبديله؟

يلاحظ تحول المشهد الاحتجاجي إلى نمط ثقافي يؤسس لذاته ثقافة خاصة جديدة لا تراكمية تتنامى وتتطور على مستوى الشكل والمضمون، وهي ثقافة تتميز في المجمل بالملامح التالية :

1)ثقافة احتجاجية فيها انتقال من الافتراضي إلى الواقع المادي، ضمن سياق كوني عولمي.

2) ثقافة تنظيمية خارج النسق الإيديولوجي المغلق (أي ليس عبر القنوات التنظيمية الكلاسيكية ).

3) ثقافة احتجاجية جماعية بدون قيادة تنظيمية.

4)ثقافة احتجاجية تعكس رغبة الانتماء إلى الفضاء الحر المشترك للإنسانية، يغدو فيه المواطن المغربي مواطنا كونيا تنكشف أمامه سبل الكرامة والمساواة.[1]

ملامح يبدو من خلالها أن مصير الاحتجاج بالمغرب سينتهي إلى تغيير في البنية والوظيفة. فالملاحظ بشدة في سياق المنجز التحليلي الذي أنجزناه في هذا العمل، أن موضوع ثقافة الاحتجاج المغربي يمكن مقاربته من زاويتين: تشير الزاوية الأولى إلى سياقات ما حصل والتي تكشف تمكن الأفراد من الخطوات النضالية، وطرق الاحتجاج السلمية،وتقنيات إعداد وتدبير الزمن الاحتجاجي. أما الزاوية الثانية فتشير إلى التحديات الجديدة لهذه الثقافة الاحتجاجية، والتي تنحو لبناء نقط ارتكاز اللاعودة في الممارسة إلى صيغ الماضي الاحتجاجي. وهو ما يطرح أهمية الإسناد الثقافي للحركات الاحتجاجية، ولابد من التوضيح هنا، أن عمق

الاحتجاجات الحاصلة خلال السنوات الماضية لم تنتج بعد ما يعادلها على مستوى الأفكار والذهنيات.[1] فلازلنا نعاين بعض مظاهر الاحتجاج المغلقة، ولهذا حاولنا في مختلف أطوار هذه الدراسة إثارة الأسئلة المناسبة لحجم التطورات الجارية، بهدف توسيع دوائر النقاش حول المتن الاحتجاجي وإضاءة بعض جوانب فعله التنديدي.

**خلاصة تركيبية:**

شخصنا في المحاور السابقة وبكيفية مختزلة بعض جوانب التحول الحاصلة في المشهد السياسي المغربي، والهدف من ذلك رسم الملامح الكبرى التي اخترناها لهذا العمل. وقبل أن نقدم عناصر محددة في موضوع تحليلنا للإشكالات التي أثارتها الأسئلة التي انطلقنا منها، نريد أن نتوقف عند عدد من الملاحظات. أبرزها تلك التي تضعنا أمام كيفيات تبلور الاحتجاج في عالم متعولم، اختلطت فيه الأسباب المولدة للنفس الاحتجاجي، كما نقف في الأدبيات نفسها على الاستراتيجيات التي يهيئها المجال السياسي الحديث، والذي يحافظ على كثير من الثوابت السلطانية التقليدية مع احتضانه بقوة لمسار التحديث.

ومع استمرار الشد والجذب بين الآليتين، فإنهما يهتديان دوما إلى تنظيم التوازن بينهما، حيث تستمر قوى التقليد في الاقتراب من مطالب قوى التحديث، وبالمقابل هذه الأخيرة لا تتجاهل الجذور التاريخية العميقة للمؤسسات التقليدية. الأمر الذي ينتج عنه العمل بقاعدة التنازل المتبادل، ولعل المتن الاحتجاجي واليات التعاطي معه دليل حي عن هذه العقيدة السياسية.

إن ما نعاينه رغم أهميته لا يسمح بتركيب موقف، بقدر ما يتيح فرصة صوغ أسئلة. ولهذا سنكتفي في هذا الباب بما يهم موضوعنا بالتركيز على آلية واحدة من جدليات التوافق والصراع، ونعني الآلية الأولى المتعلقة بلغة التوافق.

يسهل من باب النقد، أن نسجل بأن المغرب لم يشهد تغيرات على امتداد العشرين سنة الماضية، غير أن الملاحظة الموضوعية تسعفنا على إدراك جملة من التطورات التي فتحت الباب أمام استئناف جديد، لذلك في نظرنا علاقة بثلاث عوامل متضافرة أولها مناخ إيديولوجي عالمي، ثانيها مناخ داخلي مستمر في الانبناء

بثقافة جديدة تقطع مع إرث الماضي، وأخيرا نشوء وعي سياسي لدى الأطراف الحاكمة يدفعها إلى تبني نموذج قيمي جديد.

على كل حال، وكيفما كان الموقف النقدي من تجربة العشرين عاما الماضية، فإن المؤكد في هذا المسار هو أنهخلق قواعد حديثة وسعت مساحة المجال السياسي ونسجل ذلك في:

- تفهم أجهزة الدولة لعدد من الاحتجاجات الناجمة عن إرادة جماعية، خاصة بعد أحداث دجنبر 1990.

فبعد هذا التاريخ بالضبط تم إقرار الزيادة في الأجور، وتشكل المجلس الوطني للشباب والمستقبل، وشكل البرلمان لجنة مكونة من مختلف الفرقاء لتقصي حقائق هذا الحدث. كما وقد بدأت المفاوضات تتبين طريقها بين القصر وحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لإجراء بعض التعديلات الدستورية.

وعلى صعيد اخر بات الاحتكام إلى الدستور والقانون والمؤسسات التمثيلية أهم من ذي قبل، مع تكون تدريجي لرأي عام واعي يؤثر في صنع القرار السياسي، وميلاد مجتمع مدني قوي على المستويين الرمزي والمادي، ذو منهج عملي حقوقي يروم تمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم بدلا من النيابة عنهم في العمل .

إذا كانت المعطيات السابقة تحيل إلى تجربة من التحولات، فان هذا لايمنعنا من التفكير في حقيقة الاحتجاج، التي تفسر الكثير من الأشياء، وتطرح معها أكثر من سؤال مأزقي. ففي كل احتجاج ومهما بدا بسيطا تبطن إمكانية التغيير ورفض القائم من الأوضاع، فالتغير الحاصل على المستوى السوسيو سياسي يحيل ظاهريا على التحول الذي يقطع مع الماضي كلي، لكن التأمل في عمق الأشياء وأنماط التدبير والتعاطي معه يحيل على تغيرات داخل نسق الاستمرارية الذي لم يعرف اختلالا بنيويا جوهريا. ويكفي الوقوف أمام تعامل السلطات الأمنية ومختلف أجهزة الدولة مع الاحتجاج لمعرفة إلى أي حد يحضر منطق "الاستمرارية" في النسق العام. ولعل كثيرا مما أشرنا إليه يتيح لنا التأكيد على الازدواجية التي ينطوي عليها النسق المغربي والتي لم ينقطع حبلها.

ومابين الثابت والمتغير، يلوح الاحتجاج كرهان اجتماعي جديد يتوق لإعمال التغيير وإعادة كتابة تاريخ الأنساق، ويعبر عن أداء الفاعلين الاجتماعيين الذين تحرروا من الثمثلات الغيبية، التي كانت تواجه القمع والتهميش بالصبر والقدرية، إلى التعبير في الشارع العمومي والمطالبة بالحق في إعادة توزيع منافع الحقل. ونحن نعتقد أن هذا السلوك يعتبر من الممهدات التي تعبد الطريق المؤدي إلى باب تحرير الأذهان.

**يبليوغرافيا**


لائحة المراجع بالعربية :

أبو هاني عبد العزيز، ملاحظات حول المدينة والمجال الحضري، مجلة أبحاث، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، عدد3، دجنبر 1983.

أبو هاني عبد الغني، الحركات النقابية والاضطرابات الحضرية والصراعات السياسية بالمغرب، ضمن ملف أعدته مجلة وجهة نظر حول الحركات الاحتجاجية بالمغرب، عدد مزدوج 19- 20، ربيع وصيف 2003.

إدريس كسيكس، الظاهر والباطن في ثورة الشباب، ضمن كتاب أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 201، 29.

البعون نادية، دراسة ميدانية حول العمل الجماعي للعاطلين حاملي الشهادات الجامعية العليا بالمغرب ( المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة نموذجا ) ،بحث لنيل دبلوم الماستر، مسلك القانون العام، تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

الزاهي نور الدين،الزاوية والحزب، الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثانية
2003.

الزاكي عبد الصمد، عدي وبيهي: العامل المتمرد دراسة في مسار النخب المغربية التقليدية من الحماية إلى الاستقلال، مطابع الرباط نت. 2015.

العطري عبد الرحيم، سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج والتهميش، طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2004.

العطري عبد الرحيم، صناعة النخبة بالمغرب، المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول الى القمة، منشورات دفاتر وجهة نظر، الرباط، العدد التاسع، الطبعة الأولى، 2006.

العطري عبد الرحيم، الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، المطبعة طوب بريس، الرباط، الطبعة الرابعة، 2013.

العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، 2008.
المثقفون والانتفاضات العربية: وجهات نظر مغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 2014.
المنار سليمي عبد الرحيم، السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر، عدد وصيف 19-20 ربيع وصيف.
المثقفون والانتفاضات العربية: وجهات نظر مغربية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 2014.
بلقزيز عبد الإله، العنف والديمقراطية، منشورات الزمن، الرباط، الطبعة الأولى، 2000.
بلقزيز عبد الإله، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)،منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007.
بورديو بيير، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة: إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1995.
بورديو بيير، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986.
بورقية رحمة، الدولة والسلطة في المجتمع المغربي، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
بورقية رحمة، مواقف: قضايا المجتمع المغربي في محك التحول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، الطبعة الأولى، 2004.
بوعبيد عبد الرحيم، تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية، 22 يونيو1981، نشرة إخبارية داخلية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، العدد2، 23 يونيو 1981.
جسوس محمد، طروحات حول المسالة الاجتماعية، منشورات الأحداث المغربية، العدد6، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003.
حمودي عبد الله،مصير المجتمع المغربي، رؤية انثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف، حوار وإعداد: توفيق بوعشرين ومحمد زرنين، منشورات دفاتر وجهة نظر، العدد 5، الرباط، الطبعة الأولى، 2004.
خمليش عبد العزيز، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس1965و يونيو1981،أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 2002، جزءان، نشرت.
خمليش عبد العزيز، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس1965و يونيو1981، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
رشيق عبد الرحمان، أسئلة المغرب الراهن، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 5159،25 شتنبر1997.

ساعف عبد الله، تصورات عن السياسي في المغرب ،ترجمةً: محمد معتصم، دار الكلام، الرباط، الطبعة الأولى، 1990

شارب جين، كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي، ترجمة: احمد العلمي، دار الجديد، الطبعة الأولى، 1998.

شارب جين، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد، دارعمر، مؤسسة انشتاين، بوسطن،2003.

شراك احمد، سوسيولوجيا التراكم الثقافي، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي، فاس، الطبعة الأولى، 2004.

عبد اللطيف كمال، كتبة الاعتقال السياسي، فضاء للمكاشفة والمراجعة والنقد، ضمن أعمال ندوة الذاكرة والإبداع قراءات في كتابات السجن، منشورات اتحاد كتاب المغرب والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2010.

عبد اللطيف كمال، الثورات العربية تحديات جديدة ومعارك مرتقبة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 62، الطبعة الأولى،2013.

عابد الجابري محمد، في غمار السياسة، فكرا وممارسة، الجزء الأول، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2009، ص192.

أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بالعربية 2005 .

غير تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر؟ مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004.

لوبون غوستاف، سيكولوجية الجماهير، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 1991.

معزوز عبد العلي: دولة الحق ونظرية المناقشة: قراءة في الفكر السياسي والحقوقي عند هابرماس، منشورات كلية الآداب الرباط، عدد 156.

مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية،القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

واتر بوري جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة، عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق،مؤسسة الغني، الرباط، الطبعة الأولى، 2004.

**لائحة المراجع بالفرنسية :**

Adam André" ، La médina dans la ville d'aujourd'hui au Maroc"،in "Système urbain et développement au Maghreb" Horizon maghrébin, Cérès productions 1980.

Adam André "Chroniques du Maroc, AAN, 1981.

AbouhaniAbdelghani, Politique foncière urbaine et classes moyennes, Revenue Abhath, n 2, 1988.

AbouhaniAbdelghani, Urbanisation, habitat spontané et mouvements sociaux au Maroc, in Abouhani (A), L'état et les quartiers populaires au Maroc: de la marginalisation a l'émeus. Habitat spontané et mouvements sociaux: Série des livres du CODESRIA ، DAKAR1995,.

Alpe Yves, et autres, lexique de sociologie, ed Dalloz, paris, 2005.

Bourdieu pierre, questions de sociologie, édition Minuit, paris 1980 .
Bourdieu pierre, Introduction a la socioanalyse, in: actes de la recherche en sciences sociales, n 90 décembre 1991.
Bourdieu pierre, néolibéralisme, le monde diplomatique, décembre 1998.
Bourdieu pierre, l'essence de néolibéralisme, le monde diplomatique, mars 1998.
Bourdieu pierre, pour un savoir engagé, le monde diplomatique, février 2002.
Boudon.R (2009): Effet pervers et ordre sociale ; 3eme édition ; quadrige.
Castells Manuel, la question urbaine, Maspero, paris, 1972.
Castells Manuel, Luttes urbaines, Maspero, 1975.
De LauweChombart, Des Hommes et des villes, PAYOT, paris 1970.
Guérin Daniel, Rosa Luxembourg et la spontanéité révolutionnaire, Spartacus Paris 1982
Habermas ; J ;(1986) ; Morale et
Communication ;trad.Bouchindhomme ;Ch ;Paris ;Flammarion.
CheddadiAbdessalam, penser la crise , Revue signes du présent , n5 , 1989.
Claisse Alain, le Maghzen Aujourd'hui, Ed, CNRS, Paris1992.
Julien Charles André, Le Maroc face aux impérialismes (1415-1956), Edition jeune Afrique, paris.
Mohamed Lahbabi. Positions et Propositions au fil des jours ; 1960- 1980 ; Editions Maghrébines. Casablanca. 1982.
Leveau Rémy, le fellah marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale es sciences politiques, paris, 1976.
Neveu Eric, sociologie des mouvements sociaux, Ed la découverte, reperes.207,3eme édition, paris 2002,
Rachik Abderrahmane, Politique urbaine et espace périphérique a Casablanca le cas de ben M'sik sidi Othmane, Thèse de doctorat d'état en géographie urbaine, université Hassan II, Faculté des lettres et des sciences humaines, Ain Chok Casablanca, 1999.
Rachik Abderrahmane, ville et pouvoirs au Maroc, Afrique orient, Casablanca 1995 .
Rocher Guy, introduction a la sociologie générale, le changement sociale, Tome 2,ed HMH,Ltée 1968.
Touraine Alain, La voix et le regard, Edition serial, paris, 1978.
Touraine Alain, La conscience ouvrière, paris. Seuil, 1968.
Touraine Alain, production de la société, paris. Seuil, 1973.
Touraine Alain, parole et le sang, paris, Odile Jacob, 1988.
Touraine Alain, pour la sociologie, édition. Seuil, paris, 1974.
Touraine Alain, sociologie de l'action, paris, seuil, 1965.

**لائحة المواقع الالكترونية:**

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/33182-2016-04-23-15-13-33
www.ier.ma.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml.
ندوة بعنوان: إعادة بناء الفضاء العام في المغرب: الممارسات السياسية والمدنية لدى الشباب، مختبر الأبحاث والدراسات، جامعة محمد الخامس الرباط –كلية الآداب والعلوم الإنسانية-.